ورقة سياسات

الإجراءات التي يجب أن تتخذها الدول

في إطار دعم معاهدة حظر الأسلحة النووية

GCLA
Global Coalition for Limitation of Armaments

ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

تمهيد

تحتل قضية حيازة وانتشار الأسلحة النووية بؤرة الاهتمام العالمي لارتباطها الوثيق بالأمن والسلم الدوليين تلك القضية التي تعني الاتساع المستمر في أعداد الدول الحائزة للخبرات والمهارات والوسائل والإمكانات التي تساعدها على إنتاج طاقة نووية سواء للتطبيقات السلمية أو للأغراض العسكرية أو لكليهما معا مع ما يحمله ذلك من أخطار محققة على مستقبل السلم والأمن الدوليين .

ومن هنا اهتمت الجماعة الدولية ممثلة في الأمم المتحدة والدول الاعضاء فيها بنزع السلاح النووي والعمل على الحد من الانتشار النووي، إلا إن المشكلة الخاصة بالحد من الانتشار النووي تتركز في وجود الضوابط والترتيبات الدولية الفعالة والتي تعد شاغل رئيسي للأمم المتحدة منذ الستينيات من القرن الماضي، وذلك باعتبار أن هذا التقييد من شأنه أن يقلل من احتمالات وقوع حرب نووية كبيرة كانت أم محدودة، كما أنه كان يوفر السبل أمام تركيز استخدامات الطاقة النووية في المجال السلمي وحده تحت شعار طاقة نووية نظيفة للبناء لا للقتل والتدمير وعلى الرغم من الأهمية الكبرى لهذا الهدف الإنساني فإن ثمة عراقيل كثيرة معظمها تقني ماتزال تحول دون التوصل إلى نتائج عملية مرضية في هذا الموضوع.

وانطلاقا من ذلك تهتم هذه الورقة المشتركة التي تقدمها مؤسسة **ماعت للسلام والتنمية وحقوق الانسان والتحالف العالمي للحد من انتشار الاسلحة** بمناقشة أهمية نزع السلاح النووي من خلال جهود الامم المتحدة والدول الاعضاء فيها وأهم العراقيل في سبيل ذلك، ايضا تتناول هذه الورقة بعض مخاطر الاسلحة النووية على البيئة ولاسيما التغير المناخي، كما تحاول الورقة طرح سياسات يمكن أن تكون خطوة في مجال نزع السلاح النووي.

أهمية نزع السلاح النووي

يجب في البداية التأكيد على أن الدول المتفاوضة بشأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تدرك تماما أنه إذا تضمنت المعاهدة فقط التزامات بعدم الانتشار فلن تكون مستدامة في المستقبل بسبب طبيعتها التمييزية. ومن ثم كان هناك تفاهم مشترك بين جميع الأطراف المتفاوضة بما في ذلك الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن عدم الانتشار ليس غاية في حد ذاته ولكنه خطوة نحو نزع السلاح النووي.

وبالتالي يجب ألا تنتشر الأسلحة النووية إلى أبعد من المستوى الذي بلغه وقت توقيع المعاهدة. ويستند هذا إلى افتراض أن المزيد من الانتشار من شأنه أن يزعزع استقرار العلاقات الدولية ويؤثر سلبا على السلم والأمن الدوليين. وخاصة أن التوسع في انتشار الاسلحة النووية سيزيد من عدم الاستقرار الدولي ويجعل السلم والامن الدوليين في مهب الريح وخاصة مع تزايد التنظيمات الارهابية وتمويلها من دول قادرة على مدها بأكثر الاسلحة تطورا وتدميرا. ذلك الوضع الذي بموجبه يجب على جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار عند انضمامها أن تفي بالكامل بالتزاماتها بعدم الانتشار على سبيل الأولوية.

ويجب التأكيد ايضا على أن الالتزام بالحد من الانتشار النووي يتطلب تطوير اتفاقية للأسلحة النووية وتأمين مزيد من المعلومات من الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن الوضع النشط والاحتياطي للترسانات النووية وزيادة الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بقدرات الأسلحة النووية مثل الإحاطات

السنوية وتجميع الأمانة لجدول مقارن يسجل التدابير التي اتخذتها الدول الحائزة للأسلحة النووية امتثالا لالتزاماتها بموجب المادة السادسة من الاتفاقية.[1]

إلا أنه في 2 اغسطس 2019 تعرض الإطار الدولي للحد من التسلح الذي أسهم في إرساء نوع من الأمن الدولي منذ الحرب الباردة لضغوط كبيرة حين أعلنت الولايات المتحدة الانسحاب من معاهدة القوات النووية متوسطة المدى في ولاية الرئيس السابق دونالد ترامب، ولكن على الرغم من ذلك تم خلال العام الحالي تمديد المعاهدة المبرمة بين واشنطن وموسكو بشأن تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت الجديدة) حتى فبراير 2026. ويتيح هذا التمديد لأكبر ترسانتين نوويتين في العالم الفرصة للاتفاق على مزيد من التدابير للحد من التسلح.

ولكن دول العالم أو المجتمع الدولي لم يعد يكتفي بالمعاهدات والاتفاقات المكررة والمعادة مرة بعد أخرى من أجل الحد من التسلح، فقد بات الأمر يتطلب إزالة كاملة للأسلحة النووية، ولهذا تم اختيار يوم 26 سبتمبر من كل عام كتاريخ للتذكير بضرورة الإزالة الكاملة لها بوصفه أولوية للتصدي لأحد أكبر التحديات التي تواجه البشرية ولتحقيق السلام والأمن وجعل العالم خاليا منها.[2]

حيث لا يزال خطر استخدام الأسلحة النووية في ازدياد، وتغذيه توترات دولية وإقليمية وتحديث الترسانات النووية، بما في ذلك تطوير أسلحة نووية أصغر يقال إنها أكثر قابلية للاستخدام، والتقدم التكنولوجي الذي يجعل هذه الأسلحة وأنظمة القيادة والتحكم فيها عرضةً لهجوم سيبراني. فثمة حاجة ماسة إلى بذل جهود متضافرة للحد من خطر استخدام الأسلحة

[1] - هل بإمكان العالم التخلص من السلاح النووي، اندبنت عربية، 16 اكتوبر 2021، الرابط، https://bit.ly/35Cacu2
[2] - هل بإمكان العالم التخلص من السلاح النووي، اندبنت عربية، 16 اكتوبر 2021، الرابط، https://bit.ly/35Cacu2

النووية.[3] وخاصة أن استخدام تلك الأسلحة يشكل انتهاك للقانون الإنساني الدولي لأنها أسلحة عشوائية خطرة ومن غير القانوني حاليا تصنيعها أو تخزينها أو استهداف مدينة تعتبر ذات مصلحة عسكرية بها، ووفقا للرأي الاستشاري حول مشروعية تصنيع الأسلحة النووية إذا كان هناك اعتقاد بأن الدولة في خطر فإنه من غير القانوني التهديد باستخدام الأسلحة النووية واستخدامها، لأن أي استخدام سيكون له عواقب إنسانية كارثية ويتعارض مع القانون الإنساني الدولي[4].

جهود الأمم المتحدة لنزع السلاح النووي

على الرغم من أن التسلح حق اصيل لسيادة الدول يكفله القانون الدولي والعلاقات الدولية، إلا أن هناك ضوابط تعارفت عليها الدول في تعاملها مع هذا الموضوع وظهرت مصطلحات منها نزع السلاح ومراقبة التسلح وعدم الانتشار والحد من التسلح وغيرها. وكلها تتعلق بإجراءات الحد من انتشار الاسلحة الخطيرة في المجتمع الدولي والتقليل من احتمالات نشوب حرب مدمرة. ومن ثم سعت الدول إلى ايجاد تعريف متفق عليه لعمليات نزع السلاح حتى يمكن احراز تقدم في مجال الحد من انتشار الاسلحة النووية. فضلا عن أنه لا يوجد استخدام شرعي للأسلحة النووية ولن يأتي السلام إلا بنزع السلاح الكامل.

[3] - نزع السلاح والامن النووي: تحديات التوسع الحضري المتزايد والتطور التكنولوجي، اللجنة الدولية للصليب الاحمر، 21 اكتوبر 2021، الرابط، https://bit.ly/35JzaYF

[4] - ما معني نزع السلاح النووي، موقع المرسال، 9 فبراير 2020، الرابط، https://www.almrsal.com/post/891802

ومن ثم يعرف نزع السلاح النووي على انه هو عملية تخفيض الأسلحة النووية والقضاء عليها فضلا عن ضمان عدم قدرة الدول التي لا تمتلك أسلحة نووية على تطويرها.

ونتيجة للتطورات والانتشار الكبير للأسلحة بمختلف أنواعها وزيادة السباق نحو التسلح وامتلاك بعض الدول للسلاح النووي سارعت الدول إلى إيجاد الحلول عن طريق عقد الاتفاقيات والمعاهدات وانعقاد مؤتمرات لتنظيم مشكلة التسلح والتقليل من احتمالات وقوع الحرب ونزع السلاح. [5]

إلا أن سباق التسلح وعدم تجريم استخدام القوة بشكل صريح في ميثاق العصبة ساهما في اندلاع الحرب العالمية الثانية وما نتج عنها من دمار شامل وخاصة بعد قصف الولايات المتحدة لهيروشيما وناغازاكي اليابانيتين خلال الحرب العالمية الثانية باستخدام الاسلحة النووية وما نتج عنه من عواقب وخيمة على كافة المستويات الانسانية والصحية والبيئية.

وبالتالي سعت الأمم المتحدة إلى القضاء على الأسلحة النووية وحظرها منذ إنشائها، ومن ثم لعبت دورا بارزا في عمليات نزع مراقبة انتشار الاسلحة بصفة عامة والاسلحة النووية بصفة خاصة حيث أكد ميثاق الامم المتحدة على اهمية نزع الاسلحة والتحكم فيها وانشئت الهيئة عدد من المؤسسات والمنظمات المتخصصة في نزع السلاح ومراقبة التسلح: -

- في عام 1946 اصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها الاول بخصوص انشاء لجنة مختصة بالتعامل مع المشاكل التي نشأت نتيجة اكتشاف الطاقة النووية وتم تكليف هذه اللجنة بالعمل على ازالة كافة اسلحة الدمار الشامل من القوات المسلحة الدولية. [6]وقامت بإنشاء لجنة للتعامل مع المشاكل المتعلقة اكتشاف الطاقة الذرية وغيرها عام 1946، كان على اللجنة أن تقدم مقترحات للسيطرة على الطاقة الذرية إلى الحد الضروري، وضمان استخدامها فقط للأغراض السلمية، كما ضم القرار الخاص بالأمم المتحدة على أن تقدم المفوضية مقترحات حتى تزيل

[5] - قراءة في نظريات نزع السلاح، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، اكتوبر 2018، الرابط، https://bit.ly/35bt9nK
[6] - نشاط الامم المتحدة في مجالي نزع السلاح وتصفية الاستعمار ، موقع مقاتل، الرابط،
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/UN/sec12.doc_cvt.htm

الأسلحة النووية وجميع الأسلحة الأخرى التي من الممكن أن تسبب دمار الشامل[7].

- في 1947 أنشأ مجلس الامن الدولي لجنة الاسلحة التقليدية وذلك لفحص مشاكل نزع الاسلحة التقليدية إلا أن عمل اللجنتين لم يحالفه التوفيق نتيجة زيادة التوتر بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في إطار الحرب الباردة.
- في عام 1952 انشأت الامم المتحدة لجنة نزع السلاح وانحصرت مهامها في فحص الاسلحة التقليدية واسلحة الدمار الشامل على حد سواء. كما تم انشاء لجنة منفصلة لنزع السلاح خارج الهيكل التنظيمي الرسمي للأمم المتحدة. وفي 1984 تقرر تسمية هذه اللجنة بمؤتمر نزع السلاح وكان الغرض الرئيسي من هذه اللجان والمؤسسات هو دراسة مراقبة التسلح العالمي وتبادل المعلومات.
- شاركت الامم المتحدة في ابرام عدد من الاتفاقيات الدولية التي تهدف إلى العمل على مراقبة ومنع ونزع السلاح وتبادل المعلومات وتعد معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية من أهم الاتفاقيات التي اعتمدتها الامم المتحدة في 12 يونيو 1968 ودخلت حيز النفاذ في مارس 1970 تلك الاتفاقية التي تهدف إلى منع الدول غير النووية من الحصول على التكنولوجيا النووية ومنع انتشارها. [8]
- كما قامت الأمم المتحدة بالمشاركة في ابرام العديد من المعاهدات المتعددة الأطراف التي تستهدف منع الانتشار النووي والتشجيع على نزع السلاح ومن هذه المعاهدات المعاهدة الخاصة بعدم نشر الأسلحة النووية(NPT) ، ومعاهدات حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو أو في الفضاء الخارجي أو تحت سطح الماء والتي تعرف باسم معاهدة الحظر الجزئية للتجارب النووية(PTBT) ، والتجارب النووية الشاملة ومعاهدة (CTBT)الخاصة بالحظر الشامل للتجارب النووية، والتي تم توقيعها في سنة 1996 والتي لم يتم تنفيذها على الفور.[9]

---

[7] - ما معني نزع السلاح النووي، موقع المرسال، 9 فبراير 2020، الرابط، https://www.almrsal.com/post/891802

[8] - نشاط الامم المتحدة في مجالي نزع السلاح وتصفية الاستعمار ، موقع مقاتل، الرابط، http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/UN/sec12.doc_cvt.htm

[9] - ما معني نزع السلاح النووي، موقع المرسال، 9 فبراير 2020، الرابط، https://www.almrsal.com/post/891802

معاهدة حظر الأسلحة النووية(TPNW) والتي تم توقيعها سنة 2017. تم تبنيها من قبل 122 دولة في الولايات المتحدة، وفي 22يناير 2021 دخلت فيه معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ. ووقعت عليها حتى الآن 86 دولة، وصادقت عليها 61 أخرى من بينها. وعلى الرغم من أنه من غير المنتظر من المعاهدة القضاء على ترسانة العالم النووية الحالية بضربة سحرية. بل لا بد أن ننظر إلى المعاهدة الجديدة باعتبارها نقطة انطلاق أخلاقية وقانونية لجهود طويلة الأمد من أجل نزعها. وما من سبيل سوى العمل لتوسيع نطاق الالتزام بالمحظورات المنصوص عليها في المعاهدة قدر ما يمكن. [10]

كما يسعى عدد من الترتيبات والمعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف إلى التقليل أو إزالة فئات معينة في الأسلحة النووية، للمساعدة في منع انتشار هذه الأسلحة ووسائل إيصالها، وتتراوح هذا بين عدة معاهدات بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى مبادرات أخرى مختلفة قامت بين مجموعة من موردي المواد النووية، ونظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، بالإضافة إلى مدونة لاهاي لقواعد السلوك الخاصة بمنع انتشار القذائف التسيارية[11].

الاطار القانوني لعمل المعاهدة

تتضمن معاهدة حظر الاسلحة النووية حظرا شاملا وتضع اطارا للدفع بمسار القضاء عليها. كما تتضمن احكاما تقضي بمساعدة المتضررين من استخدام الاسلحة النووية او تجربتها واصلاح البيئة المتضررة. كما تم اعداد هذه المعاهدة بهدف معالجة دواعي القلق المتمثلة في العواقب الكارثية التي قد تنجم عن اي استخدامها لها وتنامي اخطار حدوث انفجار نووي عن عمد او عرضا عن سوء تقدير. ويتطلب ضمان وفاء هذه المعاهدة بالتعهدات الموعودة انضمام أكبر عدد ممكن من الدول إليها وضمان أوسع تنفيذ ممكن لها.

[10] - هل بإمكان العالم التخلص من السلاح النووي، اندبنت عربية، 16 اكتوبر 2021، الرابط، https://bit.ly/35Cacu2
[11] - ما معني نزع السلاح النووي، موقع المرسال، 9 فبراير 2020، الرابط، https://www.almrsal.com/post/891802

- **التنفيذ على المستوى الوطني**

تقضي المعاهدة وفقا للمادة 5 بأن تتخذ كل دولة طرف ما يلزم من التدابير لتنفيذ التزاماتها بموجب هذا الاتفاق. وتقتض أن تتخذ كل دولة طرف جميع التدابير الملائمة القانونية والادارية وغيرها بما في ذلك فرض عقوبات جزائية لمنع وقمع أي نشاط محظور على أي دولة طرف بموجب هذه المعاهدة يقوم به أشخاص مشمولون بولايتها أو خاضعون لسيطرتها أو يقع في إقليم مشمول بولايتها أو خاضع لسيطرتها. ووفقا لقوانين أو الإجراءات الوطنية، فقد يتعين سن قانون جنائي خاص لفرض العقوبات القانونية

وإلى جانب الوقاية من حصول انتهاكات ومعاقبة مرتكبيها، ينبغي أن تنظر الدول في سلسلة من التدابير الإيجابية لضمان تنفيذ الاتفاقية. وقد تشمل تلك التدابير ما يلي:

1. وضع خطط لتدمير مخزونات للمادة الاسلحة النووية وتنفيذها، وفقا 4 إذا كانت الدولة الطرف تمتلك أسلحة نووية أو كانت تحوزها أو تسيطر عليها.
2. وضع وتنفيذ خطط لتقديم المساعدة الاشخاص المتضررين من استخدام الاسلحة النووية وتجريبها، بما في ذلك الرعاية الطبية والتأهيل والدعم النفسي والادماج الاجتماعي والاقتصادي وفقا للمادة 6.
3. وضع وتنفيذ خطط للدفع قدماً بعملية إصلاح البيئة الطبيعية الملوثة نتيجة استخدام الاسلحة النووية أو تجريبها وفقا للمادة 6.
4. وضع وتنفيذ برامج تعاون ومساعدة لدعم الدول الاطراف الاخرى وفقا للمادة 7 في المجالات المحددة في الفقرتين 1 و 2 .[12]

[12] - راجع نصوص المواد المذكورة من المعاهدة على الرابط، https://treaties.un.org/doc/Treaties/2017/07/20170707%2003-42%20PM/Ch_XXVI_9.pdf

عوائق عالمية المعاهدة

تضمنت المعاهدة نصا يحث الدول على الانضمام إليها حيث نصت المادة 12 منها على انها تشجع الدول غير الاطراف في هذه المعاهدة على التوقيع أو التصديق عليها او قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام اليها سعيا إلى تحقيق انضمام جميع الدول إلى هذه المعاهدة. [13]

ولقد اعتمدت المعاهدة في مؤتمر دبلوماسي للأمم المتحدة في 7 يوليو 2017 وفُتح باب توقيعها في 20 سبتمبر 2017. وجرى الاتفاق على دخول المعاهدة حيز النفاذ بعد تصديق 50 دولة عليها، وهو ما حدث في أكتوبر 2020 بعدما صدقت دولة هندوراس على الاتفاقية. إلا أنه وفقا لموقع المعاهدة بلغ عدد الدول الموقعة على المعاهدة 86 دولة وعدد الدول الاطراف 61 دولة. ***وبالنسبة للدول العربية توجد دولة واحدة مصدقة وهي جزر القمر وثلاث دول موقعة هي الجزائر وليبيا والسودان اما باقي الدول لم تنضم***.[14]

وتعد معاهدة حظر الأسلحة النووية أول اتفاق متعدد الأطراف يطبق عالميا ويرمي إلى حظر الأسلحة النووية حظرا شاملا استنادا إلى القانون الدولي الإنساني، وذلك إقرارا منها بالعواقب الإنسانية الوخيمة الناتجة عن هذه الأسلحة. وهي أيضا أول معاهدة تتضمن أحكام تخص المساعدة في معالجة النتائج الإنسانية المترتبة على استخدام الأسلحة النووية وتجريبها. [15] ومع ذلك فإن هذا الحظر قد أبرز التوتر بين نزع السلاح النووي والردع النووي، فبينما رحب المجتمع المدني والعديد من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ببدء نفاذ المعاهدة ، فإن الدول الحائزة للأسلحة النووية (الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وحلفاؤهما يرون أن ذلك يقوض النظام النووي القائم على أساس معاهدة عام 1968 بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية (معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية - معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية).[16]

---

[13] - راجع نص المادة 12 من المعاهدة على الرابط، https://treaties.un.org/doc/Treaties/2017/07/20170707%2003-42%20PM/Ch_XXVI_9.pdf

[14] - Treaty on the Prohibition of Nuclear Weapons, UN Treaty Collection, link, https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=XXVI-9&chapter=26&clang=_en

[15] - انتصار للبشرية.. معاهدة حظر الأسلحة النووية تدخل حيز التنفيذ، مجلة الإنساني، 22 يناير 2021، الرابط، https://blogs.icrc.org/alinsani/2021/01/22/4167/

[16] - Nuclear disarmament, arms control and non-proliferation, SIPRI, Yearbook 2021,link, https://www.sipri.org/yearbook/2021/11

في حين اقتصرت ردة فعل الدول التي تمتلك الأسلحة النووية على الصمت المطبق أو الإعراب عن استيائها من هذه المعاهدة. وجاءت هذه المعاهدة كثمرة للمؤتمرات الدولية حول العواقب الإنسانية لكل تفجير نووي وللمحادثات التي استمرت عدة أسابيع في جنيف. وكانت معظم الدول التي لديها أسلحة نووية قد قاطعت هذه الاجتماعات وعارضت المفاوضات التي جرت في نيويورك. حيث ادعت الدول الخمس التي تمتلك الأسلحة النووية (الصين والولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة وروسيا) أنَّ حقها المشروع في امتلاك أسلحة نووية مذكور في هذه المعاهدة دون أية قيود زمنية، بينما تعتبر الدول التي لا تمتلك أسلحة نووية أنها تخلت عن امتلاك هذه الأسلحة مقابل تعهد جميع الدول بنزع السلاح النووي قبل نصف قرن. وأبدت القوى النووية غير الأعضاء في معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية مثل الهند وباكستان ندمها لخسارتها حق النقض (الفيتو) الذي منحه مؤتمر نزع السلاح خلال التفاوض على المعاهدة.[17]

فعلى مدى خمسة عقود مثلت معاهدة عدم الانتشار محور الجهود العالمية الرامية إلى منع زيادة انتشار الأسلحة النووية منع وليس حظر وتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ودخلت هذه المعاهدة حيز النفاذ في يوليو 1970 وبموجب هذه المعاهدة تلتزم الدول غير الحائزة لأسلحة نووية بعدم تصنيع أسلحة نووية أو القيام على نحو آخر باقتناء أسلحة نووية أو أجهزة تفجيرية نووية أخرى، في حين تلتزم الدول الأطراف الحائزة لأسلحة نووية بعدم مساعدة أو تشجيع أو حث أي دولة طرف في المعاهدة غير حائزة لأسلحة نووية بأيّ حال من الأحوال على تصنيع أسلحة نووية أو القيام على نحو آخر باقتناء أسلحة نووية أو أجهزة تفجيرية نووية أخرى.[18]

وايضا على الرغم من مقاطعتها من قبل الدول النووية، إلا أنها لا تتمتع فقط بطابع رمزي ولكنها أيضًا تحدد اتجاهًا لغالبية الدول التي تنظر إلى حجة الردع بشكل متناقض وتحاول عدم فصل الأسلحة النووية عن الأسلحة التقليدية حيث أن كلاهما لهما تأثير مدمر على السكان المدنيين. حيث سيكون للتصعيد

[17] - هل أصبحت الأسلحة النووية حقا محرمة، Swiss info، الرابط، https://bit.ly/3Ntxpzf
[18] - انتصار للبشرية.. معاهدة حظر الأسلحة النووية تدخل حيز التنفيذ، مجلة الإنساني، 22 يناير 2021، الرابط، https://blogs.icrc.org/alinsani/2021/01/22/4167/

النووي بين باكستان والهند أو كوريا الشمالية وأعدائها عواقب وخيمة لكن هذا ينطبق أيضا على الحروب العديدة التي خاضت بالأسلحة التقليدية كما هو الحال في سوريا واليمن وأفغانستان وأوكرانيا وليبيا.[19]

ايضا عارضت العديد من الدول هذه المعاهدة ولأسباب تتعلق بالأمن القومي مثل معارضة مصر ورفضها الانضمام للمعاهدة بسبب عدم افصاح اسرائيل عن انشطتها النووية. كما أن استمرار الصراع العربي الاسرائيلي او حتى صراعات اسرائيل ومحاولات تمددها خارج المنطقة العربية وخاصة تلك الحرب غير المباشرة مع ايران أدى إلى تعقيد مسألة تجاوب الدول في المنطقة مع الجهود الدولية لضبط التسلح ولا سيما في ظل تفوق اسرائيل النوعي في المجال العسكري. كل ذلك خلق رؤية لدول المنطقة تعتبر فيها اسرائيل العائق الوحيد والاهم في اخلاء المنطقة من السلاح النووي وخاصة في ظل الرفض الاسرائيلي للانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووي لسنة 1968 ، ناهيك عن الانضمام لمعاهدة حظر الاسلحة النووية 2017 ورفضها التخلي عن اسلحتها النووية مما يشكل قصورا في تطبيق اجراءات فعلية للحد من سباق التسلح وتحقيق الامن الاقليمي للمنطقة الامر الذي يشكل خطورة في تحويل منطقة الشرق الاوسط بأسرها إلى بؤرة تهدد السلم والامن الدوليين. [20]

ومن ثم فإن استمرار وجود الأسلحة النووية ينطوي على مخاطر لا تحصى ويقوض الجهود المبذولة لمنع المزيد من الدول والجهات الفاعلة من غير الدول من الحصول على القنبلة. مع استمرار تطبيق استراتيجيات الردع النووي ، تظل مخاطر نشوب حرب نووية وشيكة. ويبقى كذلك أكثر من ألف طن من المواد الصالحة للاستخدام في الأسلحة النووية ومع الزيادة المتوقعة في الطاقة النووية فإن بوادر تطوير الأسلحة النووية تتزايد. بالتالي لا يمكن استبعاد احتمال وقوع أسلحة نووية أو مواد نووية حساسة في أيدي الإرهابيين. في الواقع تعتبر التقييمات الاستخباراتية أن مثل هذا السيناريو معقول بشكل مثير للقلق ، ويرجع ذلك في الغالب إلى ضعف الحدود وسوء تأمين المنشآت والمستودعات النووية.[21]

---

[19] - International Security & Disarmament, The International Institute for Peace, link, https://www.iipvienna.com/international-security-disarmament

[20] - نورة الحفيان، السلاح النووي في ضوء القانون الدولي، مجلة المنارة، 11 ابريل 2020، الرابط، https://bit.ly/3t8Mk9r

[21] - Jürgen Scheffran, Climate Change, Nuclear Risks and Nuclear Disarmament - from Security Threats to Sustainable Peace, Research Gate, May 2011, link, https://www.researchgate.net/publication/280949331_Climate_Change_Nuclear_Risks_and_Nuclear_Disarmament_-_from_Security_Threats_to_Sustainable_Peace

واقع نزع السلاح النووي

إن القيود القانونية والتعاقدية التي فرضها القانون الدولي اخفقت في الحد من الانتشار النووي أو نزع الاسلحة النووية وانشاء مناطق خالية من اسلحة الدمار الشامل. فمنذ 1974 وحتى الان اخفقت الجهود الدولي في انشاء منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل في الشرق الاوسط مثلا ، وذلك عبر الجهود الدولية لضبط التسلح حيث ظلت اغلبها اعلانات على ورق دون تطبيق، حيث لم تتوقف محاولات انشاء منطقة خالية من السلاح النووي في المنطقة من خلال مبادرات اطلقتها الامم المتحدة أو مبادرات بعض دول المنطقة - على الرغم من نجاحها في مناطق اخرى من العالم- ويرجع فشل تلك المحاولات بوصف منطقه الشرق الاوسط كونها أحد مناطق النفوذ المتنازع عليها وذلك في ظل الارباح الهائلة التي تحققها الدول والشركات المنتجة للسلاح باعتبار أن المنطقة تعد اغنى مناطق العالم بالموارد الاولية وعلى رأسها النفط مما أكسبها اهتمام دولي متزايد.

ويشكل وجود الأسلحة النووية أكبر تهديد على الإنسانية حيث أن المخزونات التي تحتفظ بها الولايات المتحدة وروسيا والصين والهند وباكستان وفرنسا والمملكة المتحدة وإسرائيل لديها القدرة على تدمير الأرض مئات المرات، حيث لا يزال خطر استخدام الأسلحة النووية في ازدياد، وتغذيه توترات دولية وإقليمية وتحديث الترسانات النووية، بما في ذلك تطوير أسلحة نووية أصغر يقال إنها أكثر قابلية للاستخدام، والتقدم التكنولوجي الذي يجعل هذه الأسلحة وأنظمة القيادة والتحكم فيها عرضةً لهجوم سيبراني. ثمة حاجة ماسة إلى بذل جهود متضافرة للحد من خطر استخدام الأسلحة النووية.[22] وخاصة أن استخدام تلك الأسلحة يشكل انتهاك للقانون الإنساني الدولي لأنها أسلحة عشوائية خطرة ومن غير القانوني حاليا تصنيعها أو تخزينها أو استهداف مدينة تعتبر ذات مصلحة عسكرية بها، ووفقا للرأي الاستشاري حول مشروعية تصنيع الأسلحة النووية إذا كان هناك اعتقاد بأن الدولة في خطر فإنه من غير القانوني التهديد

---

[22] - نزع السلاح والامن النووي: تحديات التوسع الحضري المتزايد والتطور التكنولوجي، اللجنة الدولية للصليب الاحمر، 21 اكتوبر 2021، الرابط، https://bit.ly/35JzaYF

باستخدام الأسلحة النووية واستخدامها، لأن أي استخدام سيكون له عواقب إنسانية كارثية ويتعارض مع القانون الإنساني الدولي[23].

ومن الجدير بالذكر أنه لا يزال هناك 13.080 ألف سلاح نووي في العالم في بداية 2021. يمثل هذا انخفاضا عن 13400 الذي قدر عدد الدول التي كانت تمتلكها هذه الدول في بداية عام 2020 وعلى الرغم من هذا الانخفاض الإجمالي ارتفع العدد التقديري للأسلحة النووية المنتشرة حاليًا مع القوات العملياتية إلى 3825 من 3720 العام الماضي. حوالي 2000 من هؤلاء - جميعهم تقريبًا ينتمون إلى روسيا أو الولايات المتحدة - تم إبقاؤهم في حالة تأهب تشغيلي عالية. [24] وهذا رقم كبير يناقض الجهود المبذولة للحد من تصنيع وانتشار هذه الأسلحة، والأنكى أن الدول التي تمتلكها لديها خطط لتحديث ترساناتها النووية وبتمويل كبير، بدلاً من أن تستهدف التخلص منها، رغم أن سكان هذه الدولة المسلحة نووياً يعادلون نصف عدد سكان العالم، وبذلك يشكلون خطراً على مواطنيهم ومواطني الدول التي لم تصبح نووية بعد.

بينما واصلت الولايات المتحدة وروسيا تخفيض مخزوناتهما الإجمالية من الأسلحة النووية من خلال تفكيك الرؤوس الحربية المتقاعدة في عام 2020 ، تشير التقديرات إلى أن كلاهما كان لديه حوالي 50 رأس نووي إضافي قيد النشر التشغيلي في بداية عام 2021 مقارنة بالعام السابق. كما زادت روسيا مخزونها النووي العسكري الإجمالي بنحو 180 رأسًا حربيًا ، ويرجع ذلك أساسًا إلى نشر المزيد من الصواريخ الباليستية العابرة للقارات متعددة الرؤوس والصواريخ الباليستية التي تُطلق من البحر. ظلت القوات النووية الاستراتيجية المنتشرة لكلا البلدين ضمن الحدود التي حددتها معاهدة 2010 بشأن تدابير زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت الجديدة) ، على الرغم من أن المعاهدة لا تحد من إجمالي مخزونات الرؤوس الحربية النووية.[25]

وسبب ذلك هو كون عقيدة الردع النووي ما زالت جزء أساسي من السياسات الامنية والعسكرية والاستراتيجية للدول المتنافسة أو المتحاربة، أو التي في

[23] - ما معني نزع السلاح النووي، موقع المرسال، 9 فبراير 2020، الرابط، https://www.almrsal.com/post/891802

[24] - Global nuclear arsenals grow as states continue to modernize, SIPRI, 14 June 2021, link, https://www.sipri.org/media/press-release/2021/global-nuclear-arsenals-grow-states-continue-modernize-new-sipri-yearbook-out-now

[25] - ibid, link, https://www.sipri.org/media/press-release/2021/global-nuclear-arsenals-grow-states-continue-modernize-new-sipri-yearbook-out-now

سباق تسلح لضمان مصالحها حول العالم. وما زالت الولايات المتحدة وروسيا وإلى جانبهما الصين والاتحاد الأوروبي على رأس الدول التي تقيم هذه المنافسة التي لا تقف عند حدود إلا في العودة إلى اتفاقيات لم تطبق سابقا، أو عبر إيجاد صيغ لاتفاقات لوقف سباق التسلح سرعان ما تصبح داخل الأدراج. فالنوايا المعلنة عموما لا تشبه ما يجري على أرض الواقع ولهذا الأمر أسباب كثيرة على رأسها انعدام الثقة المتبادلة بين الدول الكبرى أو تضارب المصالح الذي ينتج عنه مخالفات للاتفاقات غالبا ما تكون في الخفاء لتنكشف بعد فوات الأوان مما يعني العودة إلى اتفاقات ومعاهدات جديدة كثيراً ما يكون مصيرها كسابقاتها.[26]

وبالتالي فإن استمرار وجود الأسلحة النووية ينطوي على مخاطر لا تحصى ويقوض الجهود المبذولة لمنع المزيد من الدول والجهات الفاعلة من غير الدول من الحصول على القنبلة النووية . فمع استمرار تطبيق استراتيجيات الردع النووي ، تظل مخاطر نشوب حرب نووية وشيكة. ويبقى كذلك أكثر من ألف طن من المواد الصالحة للاستخدام في الأسلحة النووية ومع الزيادة المتوقعة في الطاقة النووية فإن بوادر تطوير الأسلحة النووية تتزايد. بالتالي لا يمكن استبعاد احتمال وقوع أسلحة نووية أو مواد نووية حساسة في أيدي الإرهابيين. في الواقع تعتبر التقييمات الاستخباراتية أن مثل هذا السيناريو معقول بشكل مثير للقلق ، ويرجع ذلك في الغالب إلى ضعف الحدود وسوء تأمين المنشآت والمستودعات النووية. وخاصة إن مكافحة الانتشار والأسلحة النووية تغذي سباق التسلح وتقوض الاستقرار السياسي الضروري للحفاظ على الأسلحة النووية المراقبة ، وهو أمر لا يمكن ضمانه على المدى الطويل بأي حال من الأحوال. فلا تزال الحوادث المميتة ممكنة. بدون القضاء المنهجي والمراقب على التهديد النووي ، يصبح الاستخدام المتعمد أو العرضي للأسلحة النووية مسألة وقت. بالتالي للابتعاد عن الهاوية النووية يحتاج العالم إلى تدمير وحظر انتاج جميع الأسلحة النووية.[27]

[26] - هل بإمكان العالم التخلص من السلاح النووي، اندبنت عربية، 16 اكتوبر 2021، الرابط، https://bit.ly/35Cacu2

[27] - Jürgen Scheffran, Climate Change, Nuclear Risks and Nuclear Disarmament - from Security Threats to Sustainable Peace, Research Gate, May 2011, link, https://www.researchgate.net/publication/280949331_Climate_Change_Nuclear_Risks_and_Nuclear_Disarmament_-_from_Security_Threats_to_Sustainable_Peace

الاسلحة النووية ومخاطرها على البيئة

يعد منع الحرب النووية وتجنب مخاطرها على البيئة وخاصة اثرها على تغير المناخ الكارثي اثنين من أهم التحديات الأساسية التي تواجه الحضارة البشرية في القرن الحادي والعشرين. يمكن للدمار المروع من حرب نووية أن يعيد البشرية قرونًا إلى الوراء. يمكن أن يتسبب الفشل في التخفيف من تغير المناخ بشكل كافٍ أيضًا في معاناة بشرية على نطاق رهيب. ومن ثم يجب مواجهة هذين التحديين حتى يكون هناك أي أمل في بناء عالم عادل وسلمي طبقا لما اتفقت عليه الدول في اهداف التنمية المستدامة.

في المستقبل قد تتداخل المخاطر النووية والمناخية مع بعضها البعض بطريقة إنفاذ متبادلة. يمكن للنزاعات الناجمة عن تغير المناخ أن تساهم في انعدام الأمن العالمي وتخلق المزيد من الحوافز للدول للاعتماد على القوة العسكرية ، بما في ذلك الأسلحة النووية. بدلاً من أن يكون سببًا مباشرًا للحرب يؤثر تغير المناخ بشكل كبير على التوازن الدقيق بين النظم الاجتماعية والبيئية بطريقة يمكن أن تقوض الأمن البشري والاستقرار المجتمعي مع احتمال حدوث عواقب وخيمة على الأمن الدولي. فزيادة الاعتماد على الطاقة النووية للحد من انبعاثات الكربون ستساهم في مخاطر الانتشار النووي. كما إن تجدد سباق التسلح النووي من شأنه أن يستهلك موارد كبيرة ويقوض الظروف اللازمة لمعالجة مشكلة تغير المناخ بطريقة تعاونية. من شأن الحرب النووية نفسها أن تزعزع بشدة استقرار المجتمعات البشرية والبيئة ، ناهيك عن احتمال حدوث شتاء نووي من شأنه أن يعطل الغلاف الجوي. من ناحية أخرى ،

يمكن أن يساعد إيجاد حلول لمنطقة مشكلة واحدة في إيجاد حلول في المنطقة الأخرى.

يتطلب منع مخاطر تغير المناخ والحرب النووية مجموعة متكاملة من الاستراتيجيات التي تعالج الأسباب والتأثيرات على البيئة الطبيعية والاجتماعية.

- هناك حاجة إلى المؤسسات لتعزيز الأمن المشترك والإيكولوجي والبشري؛
- بناء وتعزيز آليات حل النزاعات وبدائل الطاقة منخفضة الكربون؛
- إنشاء دورات حياة مستدامة تحترم قدرات العالم الحي[28].

بالتالي يجب على المجتمع الدولي اتخاذ عدد من الخطوات لإرساء الأساس لمساهمة الطاقة النووية على المدى الطويل في التخفيف من تغير المناخ.

- هناك حاجة لإجراء تقييمات متعمقة للدور المحتمل للطاقة النووية وغيرها من مصادر الطاقة منخفضة الكربون غير المتقطعة كنسخ احتياطية للمصادر المتقطعة في أنظمة الطاقة المستقبلية الخالية من الكربون بعمق ، مع مراعاة التكلفة والموثوقية وعوامل أخرى.
- من الضروري تجنب المزيد من الكوارث مثل حادث فوكوشيما ، وبناء مناهج دولية تركز على التحسين المستمر نحو التميز في كل من السلامة والأمن.
- يجب على الحكومات توفير دعم البحث والتطوير والتوضيح الكافي والتركيز على البحث والتطوير على تلك الأنظمة التي تتمتع بأكبر قدر ممكن من المزايا الاقتصادية والسلامة والأمن ومنع الانتشار.
- يجب على الحكومات والشركات تصميم جميع المنشآت النووية المستقبلية لبناء معايير عالية للسلامة والأمن ومقاومة الانتشار وأحكام للضمانات الدولية الفعالة من البداية. [29].

من أجل البقاء وتحقيق الرفاه البشري المستدام يجب على البشرية مواجهة التحدي المتمثل في تجنب الحرب النووية والتحدي المتمثل في تزويد العالم

28- - Jürgen Scheffran, OP.cit, link, https://www.researchgate.net/publication/280949331_Climate_Change_Nuclear_Risks_and_Nuclear_Disarmament_-_from_Security_Threats_to_Sustainable_Peace

29 - Matthew Bunn, OP.Cit link, https://www.belfercenter.org/sites/default/files/files/publication/Bunn_Ch_11.pdf

بالطاقة دون التسبب في تغير مناخي كارثي. في حين أن هذه المشاكل منفصلة من نواح كثيرة ، إلا أن هناك روابط مهمة. وعلى وجه الخصوص ، في حين أن النمو الواسع النطاق للطاقة النووية يمكن أن يكون أداة مهمة لمواجهة التحدي المناخي ، فإن النمو على هذا النطاق يمكن ، إذا لم تتم إدارته بشكل جيد ، أن يفرض تحديات أمام عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. إن وضع جميع الخطوات اللازمة لمستقبل آمن للطاقة النووية والأسلحة النووية هو خارج نطاق هذا الفصل. ومع ذلك ، من الواضح أن هناك حاجة إلى بضع خطوات لمعالجة الأخطار المباشرة وإرساء أسس طويلة الأجل لتحقيق النجاحات في المستقبل.[30]

وبالتالي يمكن القول أن الأسلحة النووية هي أسلحة فريدة لا نظير لها نظرا للقوة التدميرية التي تملكها ولحجم المعاناة الإنسانية الهائلة التي تنجم عنها جراء ارتفاع درجة الحرارة والانفجار والإشعاعات الناجمة عن الانفجار النووي والمدى الذي تصل إليه. وقد يتسبب تفجير سلاح نووي داخل منطقة سكنية أو بالقرب منها في وقوع خسائر بشرية هائلة فضلا عن إلحاق دمار شامل بالبنية التحتية المدنية مثلما حدث في هيروشيما وناغازاكي. ويمكن أن تدوم عواقب الأسلحة النووية على صحة الإنسان وعلى البيئة والمناخ وعلى سُبل إنتاج المواد الغذائية وعلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية لعقود. كما يمكن أن تؤثّر في أطفال الناجين من خلال الأضرار الوراثية التي تلحقها بالوالدين. ويبدو هذا الأمر جليّا في الأماكن التي استُخدمت فيها الأسلحة النووية وفي الأماكن التي اختُبرت أو جُرِّبت فيها تلك الأسلحة.

30 - Matthew Bunn, OP.Cit link, https://www.belfercenter.org/sites/default/files/files/publication/Bunn_Ch_11.pdf

الاجراءات التي يجب اتخاذها من قبل الجماعة الدولية لنزع وإزالة الأسلحة النووية

تتحمل الدول الحائزة للأسلحة النووية التي تمتلك أكبر ترسانات نووية مسؤولية خاصة عن نزع السلاح النووي. وينبغي أن تواصل خفض ترساناتها النووية بشكل كبير على أساس مبدأ اللارجعة؛ ومن ثم:

- ينبغي لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتخلى عن سياسة الردع النووي القائمة على المبادأة باستخدام الأسلحة النووية وأن تتعهد دون قيد أو شرط بألا تكون البادئة باستخدام الأسلحة النووية وأن تبرم صكاً قانونياً دولياً لهذا الغرض.
- يجب على الولايات المتحدة وروسيا التفاوض على حل لاتهامات انتهاك معاهدة القوات النووية متوسطة المدى وتمديد ستارت الجديدة حتى عام 2026.
- ينبغي لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تلتزم دون قيد أو شرط بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو المناطق الخالية من الأسلحة النووية .
- ينبغي للدول المعنية الحائزة للأسلحة النووية أن تتعهد بسحب جميع الأسلحة النووية المنتشرة خارج أراضيها.
- ينبغي لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تدعم الجهود الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية واحترام مركز تلك المناطق والاضطلاع بالالتزامات ذات الصلة.
- ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تتخلى عن سياسة المظلة النووية وممارسة التشارك النووي.
- ينبغي التقيد بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بالكامل وبحسن نية. وينبغي للبلدان التي لم تنضم بعد إلى معاهدة حظر الاسلحة أن تفعل ذلك دون تأخير ودون شروط ، حتى تصبح المعاهدة عالمية بحق.
- ينبغي للدول التي لم توقع أو تصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن من أجل تعزيز بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وفقا لأحكام المعاهدة.

- ينبغي التفاوض بشأن معاهدة عالمية وقابلة للتحقق لوقف إنتاج المواد الانشطارية وإبرامها. وعلى أساس الجهود المذكورة أعلاه ينبغي التفاوض بشأن اتفاقية للحظر الكامل للأسلحة النووية وإبرامها.[31]
- ينبغي تصميم جميع اتفاقات وترتيبات عمليات نقل الأسلحة ولا سيما بين الحكومات حتى تقلل من إمكانية تحويل مسار الأسلحة إلى جهات وأشخاص غير مصرح لهم.
- ومن أجل وضع تدابير فعالة لمنع عمليات تحويل مسار الأسلحة بجميع أشكالها، من الضروري النظر في جميع الالتزامات الملزمة ذات الصلة التي تندرج تحت أحكام معاهدة تجارة الأسلحة بما في ذلك الالتزامات الدولية للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة التي تتناول جوانب تحويل مسار الأسلحة. ودراسة المزيد من الأنواع المختلفة من حالات تحويل مسار الأسلحة التي تشارك فيها جهات فاعلة مختلفة في مجموعة من السياقات عن كثب، والطريقة التي تمت بها معالجة تلك الأنواع من خلال التدابير التي اتخذتها الدول. [32]
- يجب على الدول الأطراف العمل على الحفاظ على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ونظام منع الانتشار الأوسع نطاقًا وتعزيزهما.
- يجب على الدول والشركات ومنظمات المجتمع المدني اتخاذ خطوات لتقليل فرصة انتشار إعادة المعالجة والإثراء إلى بلدان أخرى.
- يجب أن تعمل نفس المؤسسات على تعزيز السلامة النووية والأمن النووي في جميع أنحاء العالم ، والحد من مخاطر الكوارث العرضية أو المتعمدة التي تقترب من الصفر بقدر ما يمكن تحقيقه بشكل معقول.
- يجب على الدول المعنية اتخاذ خطوات للحد من مخاطر النزاعات والتصعيد غير المقصود بين الدول المسلحة نووياً بما في ذلك على وجه الخصوص الولايات المتحدة وروسيا والولايات المتحدة وكوريا الشمالية والولايات المتحدة والصين والهند وباكستان. .[33]

---

[31] - Ways and Means to Achieve Nuclear Disarmament, FMPRC, link, https://bit.ly/3sxAQgP

[32] - معاهدة تجارة الاسلحة: الالتزامات بمنع تحويل مسار الاسلحةالتقليدية، الموجز الاعلامي رقم 1، UNIDIR، الرابط، https://unidir.org/sites/default/files/2020-12/ATT%20%20Issues%20Brief%201%20-%20Arabic%20Translation.pdf

[33] - Matthew Bunn, OP.Cit link, https://www.belfercenter.org/sites/default/files/files/publication/Bunn_Ch_11.pdf

وفي الختام يمكن القول أن تحقيق السلام وبث الأمن ونشر الطمأنينة بين ربوع العالم لا يتحقق إلا من خلال نزع السلاح أو على الأقل تقدير الرقابة على إنتاجه وهذا ما يعيه المجتمع الدولي إلا أنه من الصعوبة تجسيد ذلك على أرض الواقع لأسباب منها اختلال التوازن العسكري والسيادة. ومشكلة انعدام الثقة بين أعضاء المجتمع الدولي والشكوك الدائمة حول نوايا الطرف الأخر. وصعوبة الاتفاق على تحديد الأسلحة التي يجب أن تنزع أو تضبط. فضلا عن صعوبة تطبيق آليات الرقابة والتفتيش. فنزع السلاح يعني العمل على إيقاف إنتاجه وتدمير ما هو موجود إلا أن تركيبة المجتمع الدولي والعلاقات الدولية تجعل من عملية نزع السلاح بمعنى الحد من إنتاجه أو الاقتصار على نزع بعض أنواع الأسلحة ليست لها قدرة تدميرية وتعدد نظريات نزع السلاح يثبت ذلك كما يبين ويفسر صعوبة عملية نزع أو الحد أو ضبط السلاح رغم الجهود الكبيرة المبذولة لنزع هذه الأسلحة بسبب خطورتها إلا أن الدول تتنافس من أجل تقوية قدرتها العسكرية وبناء ترسانتها .

ومن هنا تؤكد مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الانسان والتحالف العالمي للحد من انتشار الاسلحة ان العالم الذي يتسم بالعنف وغير السلمي هو في نفس الوقت غير مستدام وغير عادل والعكس صحيح. وبالتالي يجب أن تتضمن استراتيجيات منع أسباب الصراع العنيف مجموعة من التدابير بما في ذلك الحفاظ على الموارد الطبيعية واستخدامها بكفاءة ، وتنفيذ مبادئ الإنصاف والعدالة وتعزيز التعاون وتغيير أنماط الحياة. وعليه فإن مفاهيم السلام التي تعتمد على تجنب الصراع الخطير والرقابة الوقائية على التسلح والحد من العنف والقضاء على الأسلحة النووية والامتثال لحقوق الإنسان والتعاون ستعمل على تحسين ظروف التنفيذ التعاوني للتنمية المستدامة. تحتاج الروابط المتأصلة إلى مزيد من التطوير بطريقة تحفيزية متبادلة لمفهوم متكامل للسلام المستدام. وبتحقيق ذلك لن يكون للأسلحة النووية دور في عالم سلمي ومستدام بل على العكس من ذلك: فهي تمنعه لأنها تستند إلى مبادئ تنتهك بشكل أساسي شروط السلام والتنمية المستدامة.

كما توصي هذه الورقة بأنه يجب على العالم أن يلغي ويحظر هذه الأسلحة التي ترمز بشكل سيء إلى القرن الماضي من العنف إنهم ينتمون إلى الماضي وليس إلى المستقبل. حيث يوفر القانون الدولي إطارًا فعالًا لمنع مخاطر الحرب النووية وتغير المناخ من خلال نهج صفري مزدوج لنزع السلاح النووي وخفض انبعاثات الكربون. ومن ثم فإن إنشاء أساس للسلام يمنع تغير المناخ والحرب النووية فمن الأهمية بمكان تطوير وترسيخ مفاهيم الأمن التعاوني والسلام المستدام.

وفي النهاية تؤكد مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الانسان والتحالف العالمي للحد من انتشار الاسلحة أن نزع السلاح النووي ليس من شأنه أن يحل مشاكل الانتشار النووي التي نواجهها اليوم. ومع ذلك فإن مبادرات نزع السلاح النووي يمكن أن تعزز استعادة الثقة على المدى الطويل في المعاهدة ، والتي بدورها ستشكل جبهة موحدة ضد الانتشار. إلى أن الصفقة بين من يملكون والذين لا يملكون تتطلب من الدول الحائزة للأسلحة النووية أن بذل المزيد بشأن نزع السلاح النووي للحصول على المزيد على جبهة عدم الانتشار. ومن ناحية أخرى من شأن مبادرات عدم الانتشار التي تتخذها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تسهم إسهاما كبيرا في نزع السلاح النووي من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية لأنها ستهيئ الظروف اللازمة لمزيد من نزع السلاح النووي. وعلى وجه الخصوص توصي المؤسسة بأنه :

- **يجب ايضا تقليص دور الأسلحة النووية في السياسات الأمنية بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في وقت مبكر واستئناف العمل الموضوعي في مؤتمر نزع السلاح والبدء الفوري في مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.**
- **يجب على الدول المعنية الالتزام الصارم بمعاهدات الحد من التسلح القائمة والتي تقوم على أساس التوازن الاستراتيجي العالمي والاستقرار.**
- **ضرورة التوقف الفوري عن تطوير ونشر وانتشار أنظمة الدفاع الصاروخي المتطورة وأسلحة الفضاء الخارجي ، الأمر الذي من شأنه**

أن يعرض للخطر عملية نزع السلاح النووي بل ويطلق جولة جديدة من سباق التسلح النووي.

- يجب أن تتبع أي إجراءات لنزع السلاح النووي مبدأ الأمن غير المنقوص لجميع الدول.

بالطبع ربما تكون الخطوة الأساسية لإرساء الأساس لإحراز تقدم طويل الأمد في كل من منع الانتشار ونزع السلاح النووي هي العمل على حل النزاعات الدولية التي لا تعد ولا تحصى والتي قد تساعد في دفع الطلب على الأسلحة النووية. فإذا تم حل الصراع العربي الإسرائيلي والصراعات الأخرى التي أشعلت النار في الشرق الأوسط ، وإذا وجدت الهند وباكستان طرق للعيش معا في سلام في جنوب آسيا إذا انتهى تقسيم شبه الجزيرة الكورية من الممكن أت يتم تحسين آفاق عدم الانتشار ونزع السلاح بشكل كبير.